

إتفاقية فتح حساب تداول في الأوراق المالية حساب أفراد

.....: اسم العميل:

.....: رقم العميل:

تحديث بيانات حساب جديد

إنه في يوم: الموافق: / / ٢٠٢٢ حررت هذه الاتفاقية بين كل من:

أولاً: الطرف الأول ويشار إليه في هذه الاتفاقية ب (الوسيط)**شركة: المجموعة المالية - هيرميس إيغا للوساطة المالية (ش. م. ك. م)**

وبمثلها السيد/ بصفته:

سجل تجاري رقم: ٢٣٦٨ رخصة تجارية رقم: م.م / ٢٥٣ / ١٩٨٦

وعنوانها: شرق - بورصة الكويت - المدخل الشرقي - الدور الرابع - قطعة ١ مبنى ١٩ ص.ب: ٢٢٦٩٥ الصفاة.

الرمز البريدي: ١٣٠٨٧ الكويت هاتف رقم: ٢٢٢٦٥٠٠٠ فاكس رقم ٢٢٤٤٠٦٣٧

بريد إلكتروني: info.kw@efg-hermes.com

ثانياً: الطرف الثاني ويشار إليه في هذه الإتفاقية ب (العميل)

رقم التداول في بورصة الكويت: ()

أولاً: بيانات العميل

إسم العميل بالكامل	
بطاقة مدنية رقم	الجنسية
جواز سفر رقم (لغير المقيمين)	تاريخ الإصدار
العنوان	تاريخ الإنتهاء
الدولة المقيم فيها	المدينة
هاتف منزل	موبايل
البريد الإلكتروني	
العميل	<input type="checkbox"/> موظف <input type="checkbox"/> رجل أعمال <input type="checkbox"/> متقاعد <input type="checkbox"/> طالب <input type="checkbox"/> لا يعمل
جهة العمل	
المسمى الوظيفي	
عنوان العمل	الدولة

طريقة إصدار الأوامر

<input type="checkbox"/> الحضور الشخصي إلى مقر الشركة	<input type="checkbox"/> الإتصال على الهاتف الخاص بالشركة
---	---

الطريقة المعتمدة لتلقي المراسلات

<input type="checkbox"/> البريد الإلكتروني	<input type="checkbox"/> الإستلام الشخصي	<input type="checkbox"/> رسالة نصية قصيرة	<input type="checkbox"/> لا أرغب
--	--	---	----------------------------------

نسخة العقد

<input type="checkbox"/> إستلمت نسخة من العقد	<input type="checkbox"/> لا أرغب في إستلام نسخة من العقد
---	--

صفة التعامل

<input type="checkbox"/> شخصي	<input type="checkbox"/> وصي قانوني / ولي طبيعي	<input type="checkbox"/> لصالح مستفيد آخر
-------------------------------	---	---

إسم الوصي القانوني/ الولي الطبيعي/ المستفيد/ المفوض	
بطاقة مدنية رقم	الجنسية
جواز سفر رقم (لغير المقيمين)	تاريخ الإصدار
العنوان	تاريخ الإنتهاء
الدولة المقيم فيها	المدينة
هاتف منزل	موبايل
البريد الإلكتروني	
العميل	<input type="checkbox"/> موظف <input type="checkbox"/> رجل أعمال <input type="checkbox"/> متقاعد <input type="checkbox"/> لا يعمل
جهة العمل	
المسمى الوظيفي	
عنوان العمل	الدولة

ثانياً: تحديد علاقة العميل بإحدى الجهات التالية

يرجى التوضيح

١- هل العميل أو من يمثله رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير عام أو مدير تنفيذي أو موظف مطلع أو مساهما يملك ٥% أو أكثر في إحدى الشركات المدرجة أو غير المدرجة في الأسواق المالية المرخصة بالدولة أو أحد أقارب أيأ منهم حتى الدرجة الثانية؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم،

أذكر إسم الشركة	تحديد المنصب/المسمى الوظيفي	تحديد صلة القرابة	إسم الشخص الذي ترتبط معه بصلة قرابة

٢- بيانات المنصب السياسي (إن وجد)

إذا كنت ذو منصب سياسي حالياً أو سابقاً يرجى تحديد المنصب

<input type="checkbox"/> من الأسر الحاكمة	<input type="checkbox"/> عضو في برلمان
<input type="checkbox"/> مسئول سياسي أو حكومي أو قضائي أو عسكري	<input type="checkbox"/> مسئول حزب سياسي
<input type="checkbox"/> من كبار التنفيذيين في مؤسسة مملوكة للدولة أو دولة أجنبية	<input type="checkbox"/> لا يوجد

إذا كان أحد أقاربك المباشرين (حتى الدرجة الثانية) أو المتعاونين معك (شريك - مستشار - وكيل...)
أو المستفيدين أو المتعاملين على الحساب ذو منصب سياسي حالياً أو سابقاً يرجى تحديد المنصب

<input type="checkbox"/> من الأسر الحاكمة	<input type="checkbox"/> عضو في برلمان
<input type="checkbox"/> مسئول سياسي أو حكومي أو قضائي أو عسكري	<input type="checkbox"/> مسئول حزب سياسي
<input type="checkbox"/> من كبار التنفيذيين في مؤسسة مملوكة للدولة أو دولة أجنبية	<input type="checkbox"/> لا يوجد

إن وجد يرجى تحديد،

الإسم	طبيعة الصلة أو العلاقة	المنصب

٣ - هل العميل رئيس أو عضو مجلس إدارة/هيئة مديرين أو موظف في هيئة أسواق المال أو إحدى الشركات الوسطة ووكالات المقاصة المرخصة من قبل هيئة أسواق المال أو زوج أو أحد أقارب اياً من هؤلاء حتى الدرجة الثانية أو أولادهم؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم،

أذكر إسم الشركة	تحديد المنصب/المسمى الوظيفي	تحديد صلة القرابة	إسم الشخص الذي ترتبط معه صلة قرابة

ثالثاً: البيانات المالية المتعلقة بالعميل

متوسط الدخل السنوي (بالدينار الكويتي)

<input type="checkbox"/> حتى ١٠,٠٠٠	<input type="checkbox"/> حتى ٢٥,٠٠٠	<input type="checkbox"/> حتى ٥٠,٠٠٠	<input type="checkbox"/> حتى ١٠٠,٠٠٠	<input type="checkbox"/> أكثر من ١٠٠,٠٠٠
-------------------------------------	-------------------------------------	-------------------------------------	--------------------------------------	--

مصدر الدخل

<input type="checkbox"/> الراتب	<input type="checkbox"/> الإرث	<input type="checkbox"/> الأسواق المالية	<input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التوضيح)
---------------------------------	--------------------------------	--	--

الثروة التقريبية (بالدينار الكويتي)

<input type="checkbox"/> أكثر من ١٠٠,٠٠٠	<input type="checkbox"/> حتى ٢٥٠,٠٠٠	<input type="checkbox"/> حتى ٥٠٠,٠٠٠	<input type="checkbox"/> ١ مليون فأكثر	<input type="checkbox"/> لا يوجد
--	--------------------------------------	--------------------------------------	--	----------------------------------

إسم البنك	رقم الحساب
-----------	------------

مصدر الأموال المستثمرة

<input type="checkbox"/> رواتب/معاشات/تأمينات اجتماعية	<input type="checkbox"/> تمويل/قروض	<input type="checkbox"/> أرباح تجارية/عوائد استثمارية	<input type="checkbox"/> ميراث
<input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد)			
المبلغ المخصص للإستثمار (بالدينار الكويتي)			

إستراتيجية الإستثمار

<input type="checkbox"/> طويلة الأجل	<input type="checkbox"/> قصيرة الأجل	<input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد)
--------------------------------------	--------------------------------------	--

رابعاً: الخبرة في الإستثمار

<input type="checkbox"/> لا توجد	<input type="checkbox"/> مبتدئ	<input type="checkbox"/> جيد	<input type="checkbox"/> محترف
----------------------------------	--------------------------------	------------------------------	--------------------------------

ما هي درجة تقبل العميل للتقلبات قصيرة الأجل في أسعار الأوراق المالية المتداولة بالسوق؟

<input type="checkbox"/> لا يقبل تقلبات السوق	<input type="checkbox"/> يقبلها بدرجة معقولة
<input type="checkbox"/> يقبلها بدرجة كبيرة	<input type="checkbox"/> يقبلها بدرجة مطلقة

النشاط المتوقع للحساب

<input type="checkbox"/> تداولات منخفضة حتى ١٠,٠٠٠ دينار كويتي	<input type="checkbox"/> تداولات متوسطة حتى ٥٠,٠٠٠ دينار كويتي	<input type="checkbox"/> تداولات كبيرة حتى ١٠٠,٠٠٠ دينار كويتي وأكثر
---	---	---

خامساً: أقر أنا العميل الموقع أدناه بالإلتزام بما يلي:

- أن البيانات المدونة بهذا الطلب ومرفقاته صحيحة وسارية وأتعهد بإخطار الوسيط بأي تغيير قد يطرأ عليها
- أقر بأنني المستفيد الوحيد من هذا الحساب وألتزم بأن تكون الأموال المودعة بحساب التداول الخاص بي لدى المقاصة محولة من حسابي المصرفي وليس من حساب شخص أو جهة أخرى
- أنني لست من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو تربطني بهم صلة قرابة أو علاقة/شراكة قريبة، وفي حالة إكتسابي أو أحد من أقاربي أو أي من الشركاء المقربين لي هذه الصفة، فإني ألتزم بإخطار الوسيط بذلك

المستندات المطلوبة:

- صورة البطاقة المدنية للكويتيين والمقيمين
 - صورة جواز السفر لغير المقيمين وغير الكويتيين
 - صورة المستندات الرسمية وإثبات الصفة لمقدم الطلب عن صاحب الحساب (الولي أو الوصي أو غيره)
 - بالنسبة لغير الكويتيين وغير المقيمين، يجب التصديق على المستندات المقدمة من الجهات الرسمية المختصة (سفارة دولة الكويت - وزارة الخارجية)
- سوف تحتفظ شركة المجموعة المالية هيرميس إيفا بأصل الإتفاقية، وعلى العميل أن يحتفظ بنسخة إن رغب.

(لإستعمال الشركة فقط)

إسم مدير الحساب (الموظف المسؤول):

توقيع مدير الحساب / الموظف المسؤول (تم التوقيع أمامي) واطلعت على أصل إثبات الهوية:

إعتماد المراقب الداخلي

توقيع العميل

الاحكام و الشروط

وقد أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد واتفقهما على ما يلي:

تمهيد

حيث أن الوسيط يعمل في نشاط الوساطة في الأوراق المالية، وذلك ضمن الشركة المقيدة والمسجلة والمصرح لها بالعمل في نشاط الوساطة المالية داخل بورصة الأوراق المالية، وحيث أن العميل يرغب في التداول في الأوراق المالية مثل الاسهم والسندات والأدوات المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، من خلال السوق الرسمي او الموازي او الأجل، وغيرها من الخدمات المالية الحالية والمستقبلية، وقد أبدى رغبته بتعيين الوسيط وكيلا بالعمولة له وذلك لتزويده بخدمات التنفيذ والمقاصة والتسوية، وتسجيل أوامره بشراء أو بيع الأوراق المالية المذكورة اعلاه من دون الاخلال بالبنود الواردة في الملحق المرفق في هذا العقد، وحيث قبل الوسيط ذلك التعيين وقد إنتقت إرادة الطرفين بالإيجاب والقبول فقد تم الاتفاق على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

البند الثاني

يقر طرفا هذا العقد بعلمهما التام والنافي للجهالة بمواد القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولأئحته التنفيذية والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادر من هيئة أسواق المال وبورصة الأوراق المالية.

البند الثالث

يقر الطرفان بأن جميع البيانات المبينة في صدر هذا العقد صحيحة ودقيقة وتعبر عن الواقع وتطابق مستنداته الرسمية المثبوتية، ويتحمل كلا الطرفين المسؤولية القانونية عن أية بيانات تخالف الواقع، وفي حالة تغيير أي من البيانات لأحد الطرفين فيتوجب إخطار الطرف الآخر خطأً بأي تغييرات على بياناته سألقة الذكر خلال عشرة أيام عمل من تاريخ التغيير وإلا اعتبر ذلك التغيير كأن لم يكن ولا يعتد به قانونياً. كما يقر الطرفان بعدم وجود قريب للعميل من الدرجة الأولى يعمل لدى الوسيط.

البند الرابع

قر الوسيط بإخطار موظفيه والقائمين على تلقي وتسجيل أوامر العميل والإلتزام التام بما ورد بالفصل الرابع من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال.

البند الخامس

يقر العميل بملاءته المالية وتمتعه أو من ينوب عنه بالخبرة الإستثمارية التي تمكنه من التداول والإستثمار في الأوراق المالية. ويقر العميل بحق الوسيط بالإمتناع عن تنفيذ أي من أوامره بالبيع و / أو بالشراء في حال خلو حساب تداوله من أثمان الأوراق المالية المراد شرائها أوخلوه من الأوراق المالية التي يرغب ببيعها. ويقر العميل بأنه المستفيد الوحيد والحقيقي من ناتج جميع العمليات والصفقات التي تتم لحسابه بناءً على أوامره لصالحه أو لصالح من ينوب عنه وأن جميع تلك العمليات والصفقات تتسم بالمشروعية، وأن جميع مصادر تمويل الحساب وعمليات التداول الخاصة بالحساب معلومة المصدر ومشروعة طبقاً للقانون، وقد علم العميل بمضمون هذا البند العلم النافي للجهالة، ويلتزم الوسيط بما جاء في المادة (١ - ٥) من الفصل الخامس بالكتاب السابع من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال.

البند السادس

مع مراعاة المادة (١ - ٤) من الكتاب الثامن من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال على الوسيط أن يزود العميل بكشف يوضح فيه الأتعاب والعمولات المحددة من قبل بورصة الأوراق المالية ويلتزم العميل بأن يدفع إلى الوسيط هذه الأتعاب والعمولات، وفي حال تعديل جدول الأتعاب والعمولات من قبل بورصة الأوراق المالية، أو من قبل هيئة أسواق المال، يقر العميل بأن العمولة المعدلة سوف تطبق فوراً من قبل الوسيط دون الحاجة إلى موافقة العميل على ذلك، ويقر العميل بقبوله صراحة أن تقوم وكالة المقاصة الحالية أو أي وكالة مقاصة يرخص لها بالعمل مستقبلاً بالخصم مباشرة من حساب العميل لهذه العمولة.

البند السابع

يتم إرسال جميع المراسلات والتأكدات والإخطارات بين الطرفين على عنوانهما الواردين في هذا العقد أو إلى عنوان آخر يتم تحديده بواسطة إشعار خطي يرسل بين طرفي العقد وتعتبر جميع المراسلات والإشعارات والمرسلة من أحد طرفي العقد للأخر قد تم إستلامها ما لم يثبت الطرف الآخر عكس ذلك. في حال وجود أي شكوى من العميل، يمكن للعميل التواصل مع إدارة الإلتزام على (kwt-complaints@EFG-HERMES.com) و رقم الهاتف: ٥٠٦٧ ٢٢٢٦ ٩٦٥+ أو الحضور في المكتب الرئيسي للشركة.

البند الثامن

يقر ويلتزم العميل بضرورة إتزامه سداد قيمة صفقات شراء الأوراق المالية مسبقاً سواء بالسوق النقدي أو الخيارات أو الأجل أو غيرها من خدمات التداول في بورصة الأوراق المالية، وضرورة إيداع المبالغ بحسابه لدى الشركة الكويتية للمقاصة وعليه يتم التداول على هذه المبالغ

ويحق للعميل شراء السهم بما يعادل الرصيد الكافي المتوفر بحسابه ويتم ذلك قبل تنفيذ أية صفقة تتم لصالح العميل أو من ينوب عنه قانوناً، وكذلك يقر العميل أو من ينوب عنه قانوناً بملكيتته للأسهم التي يصدر فيها أمر بالبيع، ويجب أن تكون موجودة بكشف حساب، وفي حال عدم وجودها بكشف حساب وكالة المقاصة يتم تسليم شهادة الأسهم للوسيط من خلال موظفيه لعمل اللازم مع العلم أن الوسيط لن يقوم بتنفيذ أوامر العميل إلا بعد إتزام العميل بمضمون هذا البند.

يقر ويلتزم العميل بتغطية كافة الإلتزامات المترتبة على الصفقات التي تمت لحسابه سواء بالبيع أو بالشراء طبقاً لتعليمات هيئة أسواق المال والقواعد والنظم المعمول بها في بورصة الأوراق المالية، كما تسري غرامات التأخير على العميل في حال تخلفه عن سداد إلتزاماته طبقاً للوائح والنظم المعمول بها في بورصة الأوراق المالية ووكالة المقاصة.

وفي حالة عدم إتزام العميل بما ورد أعلاه فيعد ذلك تخويلاً صريحاً من العميل إلى الوسيط لإعادة بيع الأسهم المشتراة أو شراء أسهم بدلاً من الأسهم المباعة لسداد مستحقات وكالة المقاصة ونظام ضمان عمليات الوساطة بعد إنقضاء المواعيد المحددة المشار إليها في الفقرة السابقة مع حفظ حقوق الوسيط بالرجوع بمطالبة العميل بأية غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم إتزام العميل بتغطية إلتزاماته المشار إليها أعلاه، ولا يحق للعميل مطالبة الوسيط بأية فروق أرباح ناتجة عن إعادة بيع الأسهم المشتراة أو شراء أسهم بدلاً من الأسهم المباعة، وذلك طبقاً للأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وبورصة الأوراق المالية.

البند التاسع

لا يحق للعميل بيع الأوراق المالية إلا بعد سداد قيمة الأسهم المشتراة بواسطة الوسيط لصالح وكالة المقاصة، متضمنة العمولة وأى غرامات تأخير أو مصاريف أخرى ناتجة عن عملية الشرا و يجوز لشركة الوساطة عدم تنفيذ الاوامر الصادرة عن اصحاب الحسابات المدينة إلا إذا قاموا بالوفاء بما عليهم من إلتزامات.

البند العاشر

يقر العميل في حال إنجاز عمليات بيع أو شراء أوراق مالية لصالحه أو لصالح من ينوب عنه من خلال الوسيط بعد تخويله بذلك كتابةً، بأنه يعتبر قد نفذ عقداً ملزماً قانونياً غير مشروط بخصوص تلك العمليات، وينبغي على العميل تقديم جميع المستندات المطلوبة لإعطاء النفاذ لذلك العقد والمعاملة التجارية الناشئة عن ذلك، ويقر العميل بأن جميع تعاملات الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، سواء بالسوق النقدي أو الأجل أو غيرها من الخدمات الحالية أو المستقبلية تتم وفقاً للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولانحته التنفيذية والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وبورصة الأوراق المالية.

البند الحادي عشر

يقر العميل بالإلتزام بأن يفصح عن عضويته في أي من مجالس إدارات الشركات المدرجة أو غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية أو إذا كان مديراً أو مساهماً يملك ٥% أو أكثر في أية شركة قبل إجراء أية عملية تداول وأن يفصح فوراً في حالة إكتساب هذه الصفة في أي وقت لاحق لهذا القرار. ويتعهد العميل بما جاء في الفصل الرابع "الإفصاح عن المعلومات الجوهرية" من الكتاب العاشر (الإفصاح و الشفافية) من اللائحة التنفيذية ، كما يلتزم العميل بما ورد في الفصل الثالث "تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين" من الكتاب العاشر (الإفصاح و الشفافية) من اللائحة التنفيذية الصادر طبقاً لقرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٥ من من اللائحة التنفيذية.

البند الثاني عشر

يقر العميل بإتزامه ومسؤوليته القانونية بمتابعة كشف حساب وكالة المقاصة الخاص به وتأكد من موجودات الكشف وما يتضمنه من ملكيته للأسهم أو المبالغ أو الإلتزامات المطلوبة منه، ويلتزم بتسويتها في الميعاد القانوني الجاري العمل به ببورصة الأوراق المالية، وكذلك متابعتها لعقود الأجل الخاصة به وإتزامه بتوفير المبالغ المالية المناسبة بحسابه في حال رغبة تجديد عقد الأجل وإحضار تحويل أو شيك مصدق عليه من أحد البنوك العاملة في دولة الكويت بقيمة مبلغ التجديد ومسؤوليته القانونية الكاملة عن عقود الأجل وتجديدها وفسخها في حالة تراجع سعر السهم إلى سعر الإنهاء وعدم القيام بالإجراء اللازم لتجديد العقد بالتنسيق مع صانع السوق وبعد موافقته.

يلتزم الوسيط بتزويد العميل بكشوف حساب وكالة المقاصة اليومية أو الأسبوعية وكشوف الصفقات المنفذة بواسطة الوسيط الخاصة بالعميل فور صدورهما إما إلكترونياً أو بالفاكس أو بالتسليم اليدوي وذلك حسب طلب العميل. وعلى العميل مراجعة الكشوف المشار إليها أعلاه ويتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك . وفي حال وجود أي خطأ في هذه الكشوف على العميل اخطار الوسيط بهذا الخطأ خلال يوم العمل التالي وقبل إغلاق البورصة، حيث أنه بعد إنقضاء هذه المهلة تعتبر هذه الكشوف نهائية وقاطعة وصحيحة ويكون العميل ملزماً بها ولا يحق له الاعتراض عليها.

البند الثالث عشر

يلتزم العميل في حال رغبته بتفويض أي شخص للقيام نيابة عنه بالتداول بالبيع والشراء سواء بالسوق النقدي أو الأجل أو الخيارات أو غيرها أن يقوم بتحرير تفويض معتمد للشخص المطلوب تفويضه صادر من وكالة المقاصة ويقوم بتسليم أصل التفويض للوسيط لعمل اللازم والإلتزام بما جاء بمضمونه مع إبراء ذمة الوسيط عن جميع التصرفات التي تتم بموجب ذلك التفويض . وعليه يلتزم العميل باخطار الوسيط في حالة إلغاء التفويض لأي سبب من الأسباب من دون أدنى مسؤولية قانونية على الوسيط.

البند الرابع عشر

يقر العميل بعلمه التام بقيام الوسيط بتسجيل كافة أوامر البيع والشراء لكافة أنواع الأوراق المالية الصادر منه أو من ينوب عنه عبر أجهزة الوسيط الهاتفية والمرئية وغيرها من وسائل الإتصال وكذلك الأوامر الصادرة بالحضور الشخصي طبقاً للنظام المعمول به في بورصة الأوراق المالية وحيث أن الوسيط يقوم بتسجيل تلك الأوامر من خلال أجهزة الحاسب الآلي الخاصة به والمتصلة بأجهزة الحاسب الآلي ببورصة الأوراق المالية، وحيث أن الوسيط قد شرح للعميل بشكل واضح وكاف طبيعة العمليات والصفقات التي يقوم بها والمخاطر المترتبة عليها سواء بالبيع أو الشراء.

البند الخامس عشر

دون الإخلال بما ورد بنص المادة (١ - ٤) من الكتاب الثامن من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال يقر ويلتزم العميل بمسؤوليته القانونية الكاملة عن جميع تصرفاته والعمليات والصفقات التي تمت وفقاً لأوامره أو أوامر من ينوب عنه حسب صلاحية تلك الأوامر ومدة سريانها لمصلحته سواء بالبيع أو الشراء بالسوق النقدي أو الأجل أو أية خدمات مالية أخرى حالية أو مستقبلية والآثار المترتبة عليها، وما ينتج عنها من مكاسب أو خسائر وذلك طالما كانت هذه الأوامر صحيحة وسليمة ولم يتم الطعن عليها. ويقر العميل بإخلاء وإبراء ذمة الوسيط قانونياً وعدم مسؤوليته عن أي خسارة أو مخاطر يتكبدها العميل عن الأوامر والصفقات التي تمت وفقاً لأوامره. ولا يحق للعميل مطالبة الوسيط بالتعويض عن تلك الخسائر طالما لم تكن بتعمد أو بسبب إهمال الوسيط أو أي من موظفيه وقد علم العميل بمضمون هذا البند العلم النافي للجهالة. وقد إتفق الطرفان بأنه لا يجوز إعطاء أوامر تتعلق بعمليات شراء وبيع ورقة مالية عن طريق الهاتف النقال للوسيط ولا يعتد بأي أمر يتم بهذه الوسيلة.

البند السادس عشر

يلتزم الوسيط ببذل قصارى جهده لتنفيذ أوامر العميل جميعها طالما حصل على الوقت الكافي وكافة المتطلبات التي تخوله لتنفيذها. ويقر العميل من جهته بأن الوسيط لن يضمن تنفيذ بعض أو جميع أوامره أو طلبه للإلغاء أو تعديل امر أو أوامر سابقة كان قد طلبها من الوسيط حتى وإن كان طلبه بالإلغاء أو التعديل هذا قد ورد للوسيط قبل تنفيذ هذا الطلب. كما يقر العميل بأن طلب الإلغاء أو التعديل لأي أمر سابق كان قد تم تنفيذه لحسابه لن يتم تليته ما لم يكن الوسيط قد حصل على الوقت الكافي لتقديم الطلب الى الجهة المختصة ببورصة الأوراق المالية وأن يكون قد تم إستلامه من قبلها وأن تكون قد قامت بمطابقة طلب العميل مع الأمر الذي أصدره قبل التنفيذ. ولا يمكن للوسيط أن يجزم للعميل أو يضمن له أو يفترض بأي شكل من الأشكال بأن تقوم بورصة الأوراق المالية بمطابقة طلب الإلغاء أو تعديله أو إستلامه قبل تنفيذه، وعليه فإن العميل يدرك بأن طلب الإلغاء أو التعديل لأي أمر سابق لن يكون ساري المفعول إلا إذا أشار كشف التداول اليومي إلى إتمام إلغاء هذا الأمر أو تعديله. وإذا قام العميل بوضع أي أوامر أو إتخاذ أي قرار أو أي إجراء اعتماداً على طلبه للإلغاء أو التعديل قبل أن يشير كشف التداول اليومي بإتمام الإلغاء أو التعديل فإن العميل يقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة ويقر بعدم مسؤولية الوسيط عن المصاريف او الخسائر المتكبدة والناجئة من جراء قيامه بذلك. كما يقر العميل بإستمرار إلتزامه بكل ما يترتب على الأمر الأصلي في حالة عدم إمكانية إلغائه أو تعديله.

البند السابع عشر

يحق لكل من الطرفين إنهاء هذا العقد وفسخه في حالة عدم إلتزام أي طرف بالواجبات والإلتزامات المنوط به تنفيذها وذلك بناءً على تنبيه خطي يقدمه أحد الطرفين إلى الآخر قبل يوم واحد على الأقل.

كما يحق للوسيط إنهاء هذا العقد في أي وقت ووفقاً لتقديره المطلق مع إبداء الأسباب التي أدت إلى إنهاء العقد وذلك بموجب إخطار يرسله إلى العميل قبل (٧) سبعة أيام من تاريخ الانهاء.

ويلتزم العميل بتحويل موجوداته الواردة بكشف الحساب الخاص به إلى شركة وساطة أخرى بعد تصفية وتسوية جميع المعاملات التي تم إبرامها من خلال الوسيط. ويقر العميل بأنه لن يتم تحويل موجوداته إلى شركة وساطة أخرى ما لم يكن قد قام بتسوية جميع معاملاته مع الوسيط وتسديده لكافة العمولات والمصاريف المستحقة عليه للوسيط وإبراء ذمته.

يحق للوسيط الإمتناع عن تنفيذ أوامر العميل إعتباراً من تاريخ إرسال إخطار إنهاء العقد وذلك دون الإضرار المتعمد بحق من حقوق العميل أو تجميد مصلحه بأي شكل من الأشكال، ويقر الوسيط ويتعهد بأنه سيبدل العناية الكاملة والجهد اللازم لتسوية إلتزامات العميل وتحويل موجوداته لوسيط آخر طالما قام العميل بعمل التسوية اللازمة. كما يتعهد الوسيط بتحويل موجودات العميل إلى الوسيط الذي يختاره العميل وذلك في مدة أقصاها اليوم التالي لقيام العميل بالتسوية اللازمة.

يقر العميل ويوافق على أنه يحق للوسيط الإمتناع عن تنفيذ أوامره إعتباراً من تاريخ الإخطار بإنهاء العقد.

كما يقر العميل بأن الوسيط لن يكون مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مطالبات أو فرص مفقودة قد يتكبدها نتيجة لإنهاء الوسيط لهذا العقد أو الإمتناع عن تنفيذ أوامره وتحويل موجوداته إلى شركة وساطة أخرى طالما لم تكن تعتمد أو بسبب إهمال الوسيط أو أي من موظفيه.

يلتزم الوسيط عند إلغاء ترخيصه من قبل هيئة أسواق المال بإبلاغ العميل بالتوقف عن تقديم الخدمات المرتبطة بالنشاط المرخص وذلك بوسيلة التواصل التي تم التصريح بها في هذا العقد.

يحق للعميل استرداد الأوراق المالية والأموال وأية أصول أخرى، أو أن يتم تسليم تلك الأصول لأي شخص مرخص له وذلك بناءً على تعليمات أو أوامر العميل، ويتم ذلك بعد تسديد جميع المبالغ المستحقة للوسيط وإبراء ذمته.

سيقوم الوسيط بتعيين أي شخص آخر كأمين حفظ للإحتفاظ أو تسجيل الأوراق المالية / أصول العميل، بما في ذلك مستندات الملكية أو الشهادات التي تثبت ملكية هذه الأوراق المالية. لهذا الغرض، سوف يمارس الوسيط المهارة، والعناية، والإجتهد في إختيار وتعيين أمناء الحفظ.

البند الثامن عشر

يلتزم ويقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من تداولاته ويتعهد بعدم إيداعه بصفة شخصية أو قبوله إيداع اية مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة وفقاً لما تستوجبه أحكام قانون غسيل الأموال في دولة الكويت والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

البند التاسع عشر

لا يجوز لأي من الوسيط و/ أو العميل طرفا هذا العقد التنازل عن حقوقه أو إلتزاماته أو تكليف أطراف آخرين بها أو إصدار رخصة بذلك الخصوص أو التصرف بذلك بأي طريقة دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

البند العشرون

لا يتحمل الوسيط أو مدراءه أو المسؤولون عنه أو أي من موظفيه أية مسؤولية تجاه العميل عن أي إخفاق أو إخلال في أدائه للإلتزامات المترتبة على هذه الإتفاقية أو أي ضرر أو خسارة مترتبة على ذلك إذا لم يكن ذلك الإخفاق ناتج عن خطأ أو إهمال متعمد وإنما كان الإخفاق أو الإخلال ناتج عن وقوع أية حالة من حالات القوة القاهرة كالعوامل غير الإرادية الناتجة عن الحروب أو الفيضانات أو تغيير في القوانين والأنظمة أو اللوائح الحكومية أو الخاصة بالأسواق المالية أو تعطل خدمات الإنترنت أو خطوط الهاتف أو القيود الحكومية أو إيقاف أو تأخير التداول أو تعطيل النظام أو الجهاز الأمني أو الدخول غير المصرح به أو السرقة أو أي مشكلة فنية أو تعطل خطوط الهاتف أو خلاف ذلك قد تمنع العميل من تسجيل أو تعديل أي أمر أو تمنع الوسيط من التصرف بخصوص أمر أو تعليمات عبر الخط المباشر أو أي أحداث أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرته. وعلى الوسيط إثبات عدم مسؤوليته عن عدم تمكنه من أداء مهامه تجاه العميل على الوجه المطلوب.

البند الواحد وعشرون

يحق للوسيط وبما لا يخالف أو يتعارض مع الأحكام والقرارات ذات الصلة رفض أية أوامر أو تعليمات صادرة من العميل طالما توافرت أسباب الرفض القانونية ويكون ذلك ببيان أسباب الرفض للعميل شفهيّاً على أن يلحق بإشعار خطي يتضمن أسباب الرفض كما يقر العميل بأن الوسيط لن يكون مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو فرص مفقودة من أي نوع كانت قد يتكبدها العميل نتيجة رفض الوسيط المسبب والقانوني لتنفيذ أيا من أوامره أو تعليماته. ويدرك العميل بأنه وحده المسؤول عن المخاطر والخسائر التي قد تنجم عن الأخطاء أو سوء الفهم أو التأخير بسبب إهمال أو تقصير منه بسبب عدم وضوح التعليمات الصادرة من العميل للوسيط وليس للعميل أي حق في المطالبة بالتعويض إلا إذا كانت تلك الأخطاء متعمدة من قبل الوسيط أو بسبب إهماله أو تقصير منه.

البند الثاني والعشرون

ينبغي على الوسيط الحفاظ على سرية كافة المعلومات المتعلقة بالعميل بموجب هذا العقد وأن لا يقوم بإفشاء تلك المعلومات لطرف ثالث دون الحصول على موافقة خطية من العميل ويستثنى من ذلك جهات يحق للوسيط القيام بالإفصاح عن معلومات وبيانات العميل لها وهي على سبيل المثال لا الحصر هيئة أسواق المال وبورصة الأوراق المالية وبنك الكويت المركزي والمحاكم المختصة، كما يقر ويوافق العميل على أن يقوم الوسيط بتبادل المعلومات الشخصية والإئتمانية الخاصة بالعميل مع بعض الجهات الرسمية والأطراف الأخرى التي يحق لها قانوناً الحصول على تلك المعلومات وذلك لأغراض المطابقة والتحقق من هوية العميل لأغراض تحديد الشروط المالية والتقييد ببعض القوانين الحكومية مثال القوانين الخاصة بعمليات غسل الأموال والمقاطعة الدولية والمعاملات مع بعض المواطنين المحددين. إن جميع الإستخدامات الأخرى لمعلومات العميل الشخصية والإئتمانية يجب أن تخضع للحالات التي حددها القانون وتعليمات الجهات الرقابية. كما أن العميل يفوض الوسيط في الإستفسار عنه وعن وضعه الإئتماني وطلب تقرير لمطابقة المعلومات بخصوص هويته ومصدر تمويل الحساب وذلك للتمكن من تحديد مدى أهلية العميل لفتح الحساب ولأية أغراض قانونية أخرى متعلقة بالعميل. كما يفوض العميل الوسيط بهذا الخصوص للإتصال بتلك المؤسسات المالية وإستخدام وكالات المعلومات حسب ما يراه الوسيط مناسباً. كما يدرك العميل أنه كما هو مطلوب من قبل مختلف الهيئات الرسمية المذكورة أعلاه، إنه قد يطلب من الوسيط تقديم تقرير عن تحويلات العميل وممتلكاته وشراء أسهم الشركات والبنوك والشركات الأخرى المسجلة في بورصة الأوراق المالية مع إشعار العميل دون الحاجة إلى موافقته..

البند الثالث والعشرون

في حالة إدخال أية تعديلات على أنظمة البورصة من قبل هيئة أسواق المال أو بورصة الأوراق المالية، فيحق للوسيط تعديل بنود وشروط هذا العقد أو أي شروط خاصة ملحقة بها لتتوافق مع تلك التعديلات التي أدخلت على أنظمة بورصة الأوراق المالية مع إشعار مسبق للعميل وبدون موافقته وتكون التعديلات على هذا العقد سارية المفعول في مواجهة العميل فوراً. ويخضع هذا العقد وشروطه للتعديل ليتماشى مع أي قواعد أو تعليمات أو تعديلات تصدرها هيئة أسواق المال أو بورصة الأوراق المالية مع إشعار مسبق للعميل وتكون التعديلات على هذا العقد سارية المفعول في مواجهة طرفا هذا العقد فور صدورها وبدون موافقتهم.

البند الرابع والعشرون

يخضع هذا العقد لأحكام القانون الكويتي، وإذا أعتبر أياً من بنود هذا العقد لاغياً أو غير ساري المفعول أو باطلاً أو غير قابل للتطبيق وفقاً لأي حكم أو قرار تحكيمي أو قرار هيئة رقابية فإن عدم السريان أو البطلان ينحصر في هذا البند المذكور دون أن يؤثر على باقي بنود العقد.

البند الخامس والعشرون

تختص المحاكم الكويتية بالفصل في المنازعات الناشئة عن إبرام أو تنفيذ أو إنهاء هذا العقد وفقاً لأحكام القانون الكويتي. ويجوز لطرفا النزاع الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم في هيئة أسواق المال وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبه، وقد علم كل طرف بنود ومضمون هذا العقد العلم النافي للجهاالة.

قائمة الأسعار للمنتجات و الخدمات:

١- عمولات تداول السوق الرسمي:

العمولات	أدنى قيمة للعمولة
السوق الأول	٢٥٠ فلس (٠,١٠٪)
السوق الرئيسي	٢٥٠ فلس (٠,١٥٪)
سوق المزادات	٢٥٠ فلس (٠,٣٠٪)

٢- عمولات تداول الاوراق المالية غير المدرجة:

نوع وقيمة الصفقة	نسبة العمولة	أدنى قيمة للعمولة
عمولة تداول الأسهم	٠,٥٠٪	٣ دك
عمولة تداول السندات والصكوك	٠,٠١٪	١٠ دك
الصفقات الخاصة (قيمة الصفقة):		
اقل من ٥٠,٠٠٠	٠,٥٠٪	
بين ٥٠,٠٠٠ و ٢٤٩,٩٩٩	٠,٤٠٪	
بين ٢٥٠,٠٠٠ و ٩٩٩,٩٩٩	٠,٣٠٪	
بين ١,٠٠٠,٠٠٠ و ٤,٩٩٩,٩٩٩	٠,١٠٪	
٥,٠٠٠,٠٠٠ فأكثر	٠,٠٥٪	

عمولات ورسوم وكالة المقاصة

العمولة/الرسوم	قيمة العمولة
رسم التسوية	٥٠٠ فلس عن كل صفقة
تحويل أسهم بين حسابات الإيداع والسجل	١ دينار كويتي عن كل عملية
عمولات نقل الملكية بموافقة البورصة	
العمولة/الرسوم	قيمة العمولة
رسم	٠,٠٥٪ تحسب على أساس القيمة الإسمية للسهم أو آخر سعر تم التداول فيه من خلال النظام أيهما أقل.

* تطبيق جميع العمولات على كل صفقة على حدة.

* هذه الرسوم والعمولات متوافقة مع قواعد بورصة الكويت للسوق الرسمي وسوق الغير مدرج/الموازي. ومن الممكن تغيير الرسوم والعمولات أعلاه في أي وقت من جانب بورصة الكويت.

الطرف الثاني (العميل)

الاسم

التوقيع

الطرف الأول (شركة الوساطة)

الاسم

التوقيع

نموذج شهادة إقرار ذاتي (قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك) – الأفراد

القسم ج - معلومات الإقامة الضريبية

الرجاء تحديد دولة (دول/الولاية القضائية) (الولايات القضائية) الإقامة لأغراض ضريبية بما فيه رقم التعريف الضريبي.

البلد/ الولاية القضائية	رقم التعريف الضريبي او ما يعادله وظيفيا	في حالة عدم وجود رقم التعريف الضريبي، الرجاء اختيار أحد الأسباب أ، ب او ج
١		
٢		
٣		

في حال عدم وجود رقم التعريف الضريبي، الرجاء اختيار احد الاسباب التالية:
أ. لا تصدر البلد/الولاية القضائية المقيم فيها صاحب الحساب ارقام تعريف ضريبية للمقيمين فيها
ب. أو خلاف ذلك، يتعذر على صاحب الحساب الحصول على رقم تعريف ضريبي أو رقم معادل له (يرجى توضيح سبب عدم قدرتك على الحصول على رقم تعريف ضريبي إذا اخترت هذا السبب):
 البلد ١:
 البلد ٢:
 البلد ٣:
ج. ليس مطلوباً الحصول على رقم تعريف ضريبي. (ملاحظة. حدد هذا السبب فقط إذا كان القانون المحلي للولاية القضائية ذات الصلة لا يتطلب الحصول على رقم تعريف ضريبي صادر عن تلك الولاية القضائية)

القسم د - الإقرار والتوقيع

أقر / نقر بأن جميع التفاصيل والمعلومات الواردة في هذا الإقرار حقيقية وصحيحة وكاملة وحديثة من جميع النواحي وأنا / نحن لم نحجب أي معلومات وأقر / نقر بأن المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» سيعتمد على المعلومات المقدمة في هذا النموذج حتى إشعار خطي مقبول للمؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» بالغائها وتقديم نموذج شهادة إقرار ذاتي محدث يتم استلامه بواسطة البريد الإلكتروني المسجل، في غضون ٣٠ يوماً عند حدوث أي تغيير في الظروف.

أتعهد / نتعهد بإبلاغ المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» بأي تغيير في المعلومات / الظروف المقدمة، وتزويد المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» بأي تغييرات / تعديلات تحدث في المستقبل فيما يتعلق بالوثائق المقدمة مني/ منا عند حدوث مثل هذه التغييرات/التعديلات.

أتعهد / نتعهد بإبلاغ المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» إذا لم أتواجد/نتواجد في بلد إقامتي / إقامتنا لأي فترة قد تؤثر على اختبار التواجد الجوهري في الولايات المتحدة كما هو محدد هنا، أو اختبار التواجد المتعلق بأي دول أخرى لي/لنا فيها إقامة ضريبة.

أنا / نحن نؤكد وأوافق على أنه في حالة أي استقطاع أو ضريبة أو فرض آخر أو مستحقات حكومية أخرى متعلقة بي / بنا تصبح مستحقة الدفع لهيئات تنظيمية أو ضريبية محلية أو خارجية، فإن جميع المدفوعات لي / لنا ستكون صافية من أي ضرائب من هذا القبيل وما إلى ذلك، ولا يتحمل المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» أي مسؤولية في هذا الصدد.

أنا / نحن نعفي المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» من واجبها في الحفاظ على السرية وأمنح المؤسسة المالية «المجموعة المالية هيرميس - الكويت» الحرية في إتاحة، عند الاقتضاء بموجب القانون / طلب السلطات، أي معلومات تتعلق بحسابي / حسابنا وبدون أي موافقة مسبقة مني / منا، للمحاكم أو السلطات التنظيمية / أو الأخرى في الكويت أو في بلد إقامتي/ إقامتنا أو في الدولة التي سيتم الاحتفاظ بهذا الحساب بعملتها أو يمرر من خلالها، أو إلى أي جهة تنظيمية / ضريبية أخرى أو سلطات أخرى في الولاية القضائية المحلية وغيرها.

اسم الموقع باللغة العربية
التوقيع
صفة الموقع: (الرجاء وضع إشارة في مربع واحد فقط)	<input type="checkbox"/> صاحب الحساب <input type="checkbox"/> الوكيل <input type="checkbox"/> الوصي <input type="checkbox"/> أخرى (يرجى التحديد أدناه)

التاريخ (الميلادي)	سنة	سنة	سنة	سنة	شهر	شهر	يوم	يوم

يتم تعيينه من قبل مدير العلاقة أو ممثل خدمة العملاء

.....													الاسم الكامل لصاحب الحساب (الأول، الثاني، الأخير)
.....													توقيع مدير العلاقة/ممثل خدمة العملاء
.....													الرقم الوظيفي
													رقم ملف بيانات العميل

التعريفات
التعريفات الواردة في هذا القسم هي التعريفات ذات الصلة بنموذج الشفافية الضريبية الدولية وليست قائمة شاملة. للاطلاع على مجموعة كاملة من التعريفات، يرجى الرجوع إلى كل من قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)/ المعيار المشترك عن الإبلاغ الموجودة التي على شبكة الإنترنت.

تعريفات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

شخص من الولايات المتحدة الأمريكية
تعني مواطناً أمريكياً أو فرداً مقيماً، أو شراكة أو شركة منظمة في الولايات المتحدة أو بموجب قوانين الولايات المتحدة أو أي ولاية منها.

المقيم في أمريكا
هو مواطن أمريكي أو أي شخص آخر لديه إقامة (بطاقة خضراء أو وجود جوهري) بغض النظر عن مكان إقامته جغرافياً.

البطاقة الخضراء
حامل البطاقة الخضراء هو اجنبي تم منحه «امتياز الإقامة القانونية بشكل دائم في الولايات المتحدة كمهاجر وفقاً لقوانين الهجرة، مالم يتغير وضعه القانوني»

المولود في الولايات المتحدة الأمريكية
يعتبر الشخص المولود في الولايات المتحدة «شخصاً أمريكياً» بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية إلا إذا تخلى الشخص رسمياً عن حقه في الجنسية الأمريكية

عنوان في الولايات المتحدة
عنوان في الولايات المتحدة. يُرجى ملاحظه أنه: لن يتم اعتبار العناوين الخاصة بالتسوق والشحن أو الخدمات المماثلة الأخرى التي يحتفظ بها العملاء كعنوان لهذا الغرض.

رقم هاتف
رقم/أرقام الهاتف المقدم هو رقم هاتف أمريكي.

تعليمات دائمة
تعليمات دائمة لتحويل الأموال بشكل دوري إلى حساب عنوانه في الولايات المتحدة.

عنوان بريد حافظ
عنوان الاتصال وجميع رسائل البريد يُحتفظ بها في البنك ليحصل عليها شخصياً ممثل العميل.

اختبار التواجد الجوهري
سيتم اعتبارك مقيماً في الولايات المتحدة للأغراض الضريبية إذا كنت تستوفي اختبار الحضور الجوهري للسنة التقويمية. للوفاء بهذا الاختبار، يجب أن تكون متواجداً فعلياً في الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل وفقاً للتالي:
• ٣١ يوماً خلال السنة الحالية، و
• ١٨٣ يوماً خلال فترة الثلاث سنوات التي تشمل السنة الحالية والسنتين السابقتين مباشرة قبلها، مع احتساب:
- جميع الأيام التي كنت فيها متواجداً في السنة الحالية، و
- ٣/١ الأيام كنت فيها متواجداً في السنة الأولى قبل العام الحالي، و
- ٦/١ الأيام التي كنت فيها متواجداً في السنة الثانية قبل العام الحالي.

تعريفات المعيار المشترك عن الإبلاغ

الإقامة الضريبية
الإقامة الضريبية هي البلد الذي تقيم فيه / مسجل للأغراض الضريبية. ولكل بلد قواعده الخاصة لتحديد الإقامة الضريبية. لمزيد من المعلومات عن الإقامة الضريبية، يرجى استشارة مستشارك الضريبي أو الاطلاع على المعلومات المتاحة في بوابة التبادل التلقائي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبر الشبكة. **Tax رقم**

التعريف الضريبي
رقم تعريف شخصي / رقم تعريف دافع الضرائب هو مزيج فريد من الأحرف و / أو الأرقام المخصصة للشخص أو الكيان. بعض البلدان لا تصدر رقم تعريف ضريبي، ولكنها قد تعتمد على أرقام أخرى صادرة مثل أرقام الضمان الاجتماعي أو التأمين. قد تحتاج إلى تقديمها إذا طلب منك ذلك. وقد نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة نماذج تساعد في تحديد هوية دافع الضرائب المقبولة وبدائلها.

نماذج الشهادة الذاتية
يستخدم نموذج الشهادة الذاتية المكتمل لتأكيد حالة إقامتك الضريبية بموجب معيار الإبلاغ المشترك.

